

Nov 2025

الأول كابيتال
ALAWWAL CAPITAL
قِيمُنَا... ثَرَوَتُنَا



تقرير بداية تغطية شركة الأول كابيتال لسهم مصرف الإنماء

الإنماء
alinma



إخلاء
مسؤولية
وإيضاح

بدلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن الغاية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المبينة عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المستهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير.

الملخص والتوصية

في هذا التقرير والمعد من قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية بشركة الأول كابيتال تم بدء التغطية البحثية لسهم مصرف الإيماء (رمز 1150 في سوق الأسهم السعودي "تاسي") حيث تم تقييم سهم مصرف الإيماء بطريقة صافي الدخل المتبقي وفقاً للتوقعات المستقبلية والافتراضات والنماذج المالية المبينة في الجزء الخاص بالتوقعات والتقييم في هذا التقرير. وتم تحديد القيمة العادلة لسهم مصرف الإيماء عند 34.18 ريال سعودي للسهم بالمقارنة بالسعر السوقي الحالي للسهم والذي بلغ في تاريخ هذا التقرير 25.00 ريال سعودي للسهم مما يعني عائد رأسمالي محتمل فوق السعر السوقي الحالي لسهم مصرف الإيماء كما في تاريخ هذا التقرير يبلغ 36.72% وعليه تكون التوصية شراء.

وتجدر الإشارة إلى أنه أدنى وأعلى سعر سوقي لسهم مصرف الإيماء خلال آخر 52 أسبوعاً قد بلغا 24.47 ريال سعودي للسهم و 31.30 ريال سعودي للسهم على الترتيب بالمقارنة بالسعر السوقي الحالي لسهم مصرف الإيماء والذي بلغ في تاريخ هذا التقرير 25.00 ريال سعودي للسهم.

سهم مصرف الإيماء من الأسهم التي يتم تغطيتها بحثياً من العديد من بيوت الخبرة التابعة لبنوك الاستثمار المحلية والعالمية.

وفقاً لأحدث بيانات رسمية معلنة من مصرف الإيماء، فإنه يحظى بتصنيف إئتماني A- مع نظرة مستقرة من قبل مؤسسة فيتش للتصنيف الإئتماني. ويحظى المصرف بتصنيف إئتماني A2 مستقر من وكالة موديز للتصنيف الإئتماني، كما يحظى مصرف الإيماء بتصنيف إئتماني A- مستقر من وكالة ستاندارد أند بورز العالمية للتصنيف الإئتماني.

أيضاً وفقاً للبيانات الرسمية المعلنة من مصرف الإيماء فإن حصته السوقية في المملكة بلغت 6.6% من إجمالي الأصول البنكية في السعودية وحصته السوقية بلغت 7.2% من إجمالي التمويلات البنكية الممنوحة في المملكة كما بلغت حصة مصرف الإيماء أيضاً 8% من إجمالي الودائع البنكية في السعودية.

بلغ معدل هامش ربح الفائدة 3.7% لدى مصرف الإيماء بنهاية عام 2024م كما بلغ معدل القروض غير المنتظمة فقط 1.1% بنهاية عام 2024م. وبلغ معدل كفاية رأس المال وفقاً لرأس المال الأساسي والمساند 18% بنهاية عام 2024م.

وفقاً للسعر السوقي الحالي لسهم مصرف الإيماء كما في تاريخ هذا التقرير وهو 25.22 ريال سعودي، فإن سهم المصرف يتداول عند مكرر للقيمة الدفترية يبلغ 1.9 مرة و 1.7 مرة بنهاية عام 2024م وعام 2025م على الترتيب (وفقاً لتوقعاتنا للمركز المالي للمصرف بنهاية عام 2025م). مقابل مكرر السعر/القيمة الدفترية يبلغ حالياً 3.90 مرة و 2.35 مرة و 1.08 مرة و 1.78 مرة لمصرف الراجحي وبنك البلاد وبنك الجزيرة وقطاع البنوك في تاسي على الترتيب. مكورات مصرف الراجحي وبنك البلاد وبنك الجزيرة وقطاع البنوك في تاسي المشار إليها هي وفقاً للمؤشرات المعلنة من سوق الأسهم السعودي تداول في جدول المؤشرات المالية اليومية.

كما في تاريخ هذا التقرير، يبلغ معدل اتصافية إعادة الشراء لدى البنك المركزي السعودي 4.5% وتتوقع في هذا التقرير أن ينخفض هذا المعدل إلى 3.5% في أعوام 2026 و 2027 ثم إلى 3% في أعوام 2028 و 2029 ثم إلى 2.5% في عام 2030م.

توقعنا في هذا التقرير أن ترتفع إجمالي ودائع العملاء لدى مصرف الإيماء من 210.54 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2024م إلى 240 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2025م ثم تنمو إلى 339.6 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2030م وتوقعنا أن تمثل الودائع بالعملة الأجنبية 7% من إجمالي ودائع العملاء لدى المصرف. التمويلات الممنوحة للأفراد من مصرف الإيماء مثلت نسبة 25% من إجمالي التمويلات الممنوحة من المصرف بينما مثلت تمويلات الشركات 75% من إجمالي التمويلات الممنوحة من المصرف بنهاية عام 2024م وتوقعنا استمرار نفس نسبة التوظيف بين العملاء الأفراد والشركات حتى نهاية عام 2030م.

بموجب نظام مراقبة البنوك لدى المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي لمصرف الإيماء، يتم تحويل ما لا يقل عن 25% من الدخل السنوي للمصرف إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يساوي رأس المال المدفوع للمصرف. توقعنا في هذا التقرير أن يرتفع الاحتياطي النظامي للمصرف من 4.83 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2024م إلى 17 مليار ريال سعودي بنهاية 2030. وتوقعنا أيضاً في هذا التقرير أن يستمر مصرف الإيماء في توزيع أرباح دورية لمساهمي بمعدل 0.30 ريال سعودي للسهم على أساس ربع سنوي بانتظام حتى نهاية عام 2030م.

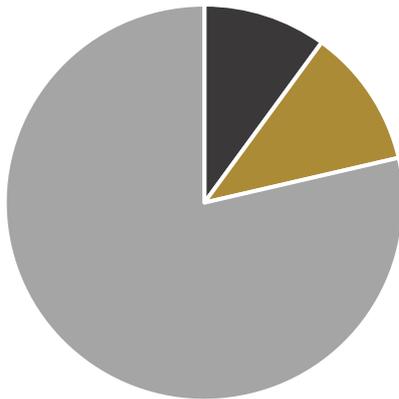
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين سنوياً لمصرف الإيماء ارتفع من 11.1% في عام 2020م إلى 18.8% بنهاية عام 2024م كما بلغ 18.4% بنهاية التسعة أشهر الأولى من عام 2025م. نعتقد أن هذا العائد ربما يبدأ في التراجع نسبياً اعتباراً من عام 2026م مع انخفاض أسعار الفائدة.

التعريف بالبنك

تأسس مصرف الإيماء، شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 28/2/1427هـ (الموافق 28/3/2006م)، وقرار مجلس الوزراء رقم (42) وتاريخ 27/2/1427هـ (الموافق 27/3/2006م)، طبقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/6) وتاريخ 22/3/1385هـ ونظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 26/10/1407هـ. وكذلك الأنظمة الأخرى السارية في المملكة العربية السعودية، وتتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية، المركز الرئيسي للمصرف هو مدينة الرياض.

التوصية	
التوصية	شراء
النظرة المستقبلية للقطاع خلال سنة	إيجابية
السعر السوقي الحالي للسهم كما في: 2025/11/13	25.00 ريال
القيمة العادلة (ريال سعودي / للسهم)	34.18 ريال
الربح الرأسمالي المتوقع	36.72%
المساهم الرئيسي	صندوق الاستثمارات العامة
نسبة الملكية للمساهم الرئيسي	10%
كود مصرف الإيماء في "تداول"	1150
القيمة السوقية مصرف الإيماء:	62.5 مليار ريال
التغير من بداية العام:	13.64%

هيكل مساهمي مصرف الإيماء



- صندوق الاستثمارات العامة السعودي
- المستثمرين الأجانب
- آخرون

الأداء المالي التاريخي ومؤشرات الأداء مصرف الإيمان

أحدث نتائج أعمال ربع سنوية لمصرف الإيمان:

أرباح مصرف الإيمان 4.67 مليار ريال (+9%) بنهاية التسعة أشهر الأولى 2025.. وأرباح الربع الثالث 1.59 مليار ريال (+1%)

ارتفعت أرباح مصرف الإيمان، إلى 4.67 مليار ريال بنهاية التسعة أشهر الأولى 2025 بنسبة قدرها 9%، مقارنة بأرباح 4.30 مليار ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2024.

التغير	9 أشهر 2025	9 أشهر 2024	ث
8.4 %	6,919.40	6,382.89	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
7.4 %	8,724.93	8,125.44	دخل العمليات
6.3 %	(747.00)	(797.54)	المخصصات
8.6 %	4,673.28	4,302.76	صافي الدخل
-	2,500.00	2,500.00	متوسط عدد الأسهم
8.6 %	1.87	1.72	ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)
8.6 %	1.87	1.72	ربح السهم (ريال)
6.2 %	1.72	1.62	ربح السهم المخفض (ريال)

(المصدر: موقع أرقام)

قال المصرف إن سبب ارتفاع الأرباح خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة المماثلة يعود إلى :

-ارتفاع دخل الاستثمارات والتمويل نتيجة النمو في حجم موجودات التمويل والاستثمارات.

-ارتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 7.4%، ويعود ذلك نتيجة الزيادة في صافي الدخل من التمويل والاستثمار ودخل رسوم الخدمات المصرفية ودخل تحويل العملات ودخل العمليات الأخرى، وقابل ذلك انخفاض في دخل تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة.

-انخفاض مصروف خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق نتيجة تمويل أصول جديدة ذات جودة ائتمانية أعلى.

المقارنة الربعية (مليون)

التغير	الربع الثالث 2025	الربع الثالث 2024	البند
6.5 %	2,364.60	2,220.17	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
5.3 %	2,964.65	2,815.20	دخل العمليات
(16.7 %)	(246.85)	(211.56)	المخصصات
1.3 %	1,592.02	1,571.46	صافي الدخل
-	2,500.00	2,500.00	متوسط عدد الأسهم
1.3 %	0.64	0.63	ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)
1.3 %	0.64	0.63	ربح السهم (ريال)
1.8 %	0.57	0.56	ربح السهم المخفض (ريال)

(المصدر: موقع أرقام)

قال المصرف إن سبب ارتفاع الأرباح خلال الربع الحالي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق يعود إلى :

-ارتفاع دخل الاستثمارات والتمويل نتيجة النمو في حجم موجودات التمويل والاستثمارات.

-ارتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 5.3٪، ويعود ذلك نتيجة الزيادة في صافي الدخل من التمويل والاستثمار، ودخل رسوم الخدمات المصرفية ودخل العمليات الأخرى، وقابل ذلك انخفاض في دخل تحويل العملات ودخل تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة.

وفي المقابل، ارتفعت مصروف خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال الربع الحالي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق نتيجة النمو في محفظة التمويل والاستثمار.

البند	الربع الثاني 2025	الربع الثالث 2025	التغير
صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل	2,271.84	2,364.60	4.1 %
دخل العمليات	2,946.63	2,964.65	0.6 %
المخصصات	(274.20)	(246.85)	10.0 %
صافي الدخل	1,573.26	1,592.02	1.2 %
متوسط عدد الأسهم	2,500.00	2,500.00	-
ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)	0.63	0.64	1.2 %
ربح السهم (ريال)	0.63	0.64	1.2 %
ربح السهم المخفض (ريال)	0.61	0.57	(6.6 %)

(المصدر: موقع أرقام)

كما أرجع المصرف إن سبب ارتفاع الأرباح خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق يعود إلى :

-ارتفاع دخل الاستثمارات والتمويل نتيجة النمو في حجم موجودات التمويل والاستثمارات.

-ارتفاع إجمالي دخل العمليات، نتيجة ارتفاع صافي الدخل من التمويل والاستثمار ودخل العمليات الأخرى، وقابل ذلك انخفاض في دخل رسوم الخدمات المصرفية ودخل تحويل العملات ودخل تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة.

-انخفاض مصروف خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق نتيجة تمويل أصول جديدة ذات جودة ائتمانية أعلى.

الميزانية العمومية (مليار)

البند	19 شهر 2024	19 شهر 2025	التغير
الموجودات	266.98	307.21	15.1 %
ودائع العملاء	209.14	234.62	12.2 %
استثمارات التمويل	195.90	225.68	15.2 %

(المصدر: موقع أرقام)

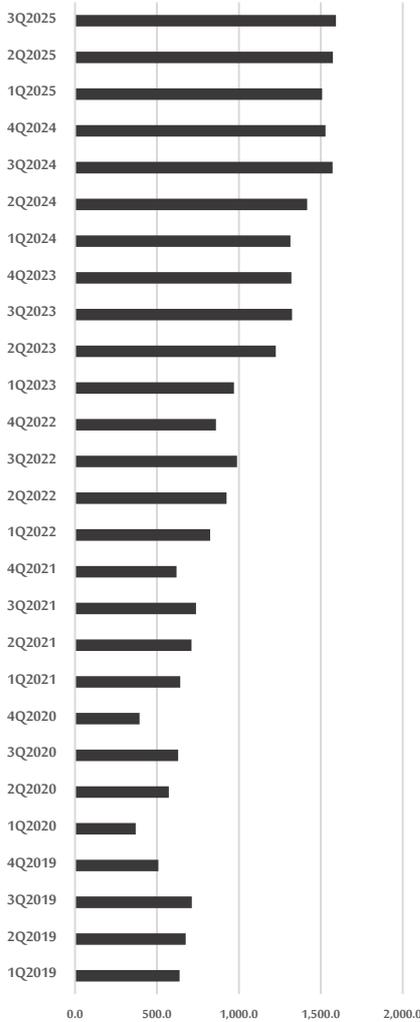
كما قال المصرف إن حقوق المساهمين (لا توجد حقوق أقلية - بعد استبعاد الصكوك) بنهاية الفترة قد بلغت 34.967 مليار ريال، مقابل 32.406 مليار ريال كما في نهاية الفترة المماثلة من العام السابق.

ويشار إلى أن البنك قد أعلن بتاريخ 28/08/2025 انتهاء طرحه لصكوك رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى مستدامة مقومة بالدولار الأمريكي، بموجب برنامج إصدار صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى وتبلغ قيمة الطرح 500 مليون دولار أمريكي وعائد سنوي 6.25٪.

تم استبعاد 12.8 مليون سهم باعتبارها أسهم خزينة عند احتساب قيمة العائد على السهم.

تم احتساب ربحية السهم للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025م والفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024م بقسمة صافي دخل الفترة بعد الزكاة (معدل بعد خصم التكاليف المتعلقة بصكوك الشريحة الأولى) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للفترة ويبلغ 2,487 مليون سهم. (المصدر: موقع أرقام)

صافي الربح على أساس ربع سنوي لمصرف الإيمان
بالمليون ريال سعودي



أحدث نتائج أعمال سنوية لمصرف الإنماء:

أرباح مصرف الإنماء 5.83 مليار ريال (+21%) بنهاية عام 2024.. وأرباح الربع الرابع 1.53 مليار ريال (+16%)

ارتفعت أرباح مصرف الإنماء، إلى 5.83 مليار ريال بنهاية عام 2024 بنسبة قدرها 21%، مقارنة بأرباح 4.84 مليار ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2023.

ملخص النتائج المالية (مليون)

التغير	2024	2023	البند
13.0 %	8,648.63	7,654.51	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
12.5 %	10,940.08	9,725.66	دخل العمليات
17.5 %	(1049.81)	(1272.10)	المخصصات
20.5 %	5,831.66	4,839.21	صافي الدخل
-	2,500.00	2,500.00	متوسط عدد الأسهم
20.5 %	2.33	1.94	ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)
20.5 %	2.33	1.94	ربح السهم (ريال)
18.9 %	2.22	1.87	ربح السهم المخفض (ريال)

(المصدر: موقع أرقام)

قال المصرف، إن سبب ارتفاع الأرباح خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق يعود إلى:

ارتفاع دخل الاستثمارات والتمويل بشكل رئيسي إلى النمو في حجم موجودات التمويل والاستثمارات وزيادة معدلات الربح.

ارتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 12.5٪، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في صافي الدخل من التمويل والاستثمار ودخل رسوم الخدمات المصرفية ودخل تحويل العملات ودخل تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، وقابل ذلك انخفاض في دخل العمليات الأخرى.

انخفاض مصروف خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال السنة الحالية، مقارنة بالعام السابق نتيجة إلى انخفاض التمويل غير العامل بعد تسوية حسابات منخفضة القيمة، وتمويل أصول جديدة ذات جودة ائتمانية أعلى.

وفي المقابل، ارتفع إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 2.1٪ مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مصاريف الرواتب والمصاريف العمومية والإدارة، والإيجارات، والإسلاك، وقابل ذلك انخفاض في مصروف خسائر الائتمان المتوقعة. (المصدر: موقع أرقام)

المقارنة الربعية (مليون)

التغير	الربع الرابع 2024	الربع الرابع 2023	البند
10.3 %	2,265.74	2,054.17	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
9.6 %	2,814.64	2,568.74	دخل العمليات
18.2 %	(252.27)	(308.54)	المخصصات
15.8 %	1,528.90	1,320.34	صافي الدخل
-	2,500.00	2,500.00	متوسط عدد الأسهم
15.8 %	0.61	0.53	ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)
15.8 %	0.61	0.53	ربح السهم (ريال)
16.3 %	0.60	0.51	ربح السهم المخفض (ريال)

(المصدر: موقع أرقام)

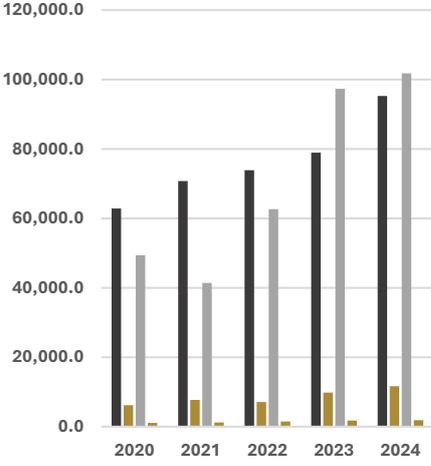
الميزانية العمومية (مليار)

التغير	2024	2023	البند
16.9 %	276.83	236.72	الموجودات
12.0 %	210.54	187.90	ودائع العملاء
16.5 %	202.31	173.62	استثمارات التمويل

(المصدر: موقع أرقام)

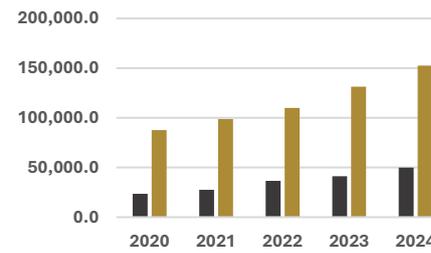
كما قال المصرف إن حقوق المساهمين (لا توجد حقوق أقلية - بعد استبعاد الصكوك) بنهاية الفترة قد بلغت 32.69 مليار ريال، مقابل 29.33 مليار ريال، كما في نهاية الفترة المماثلة من العام السابق. (المصدر: موقع أرقام)

إجمالي الودائع لدى مصرف الإنماء بالمليون ريال سعودي



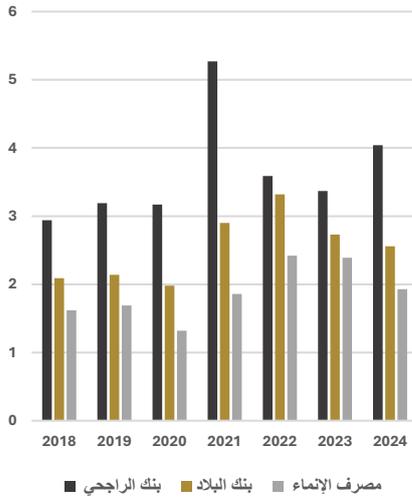
■ أخرى ■ استثمارات عملاء لأجل ■ إدخار ■ ودائع تحت الطلب

إجمالي التمويل الممنوح من مصرف الإنماء بالمليون ريال سعودي

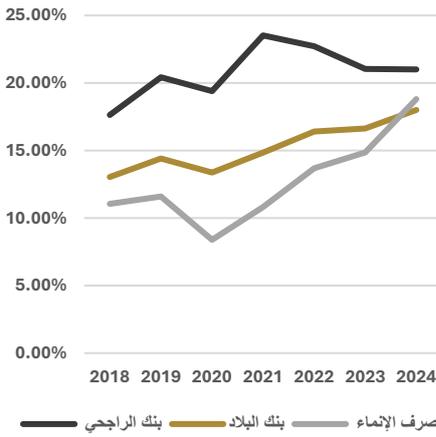


■ التمويل الممنوح للأفراد، بالصافي (بالمليون ريال سعودي)
■ التمويل الممنوح للشركات، بالصافي (بالمليون ريال سعودي)

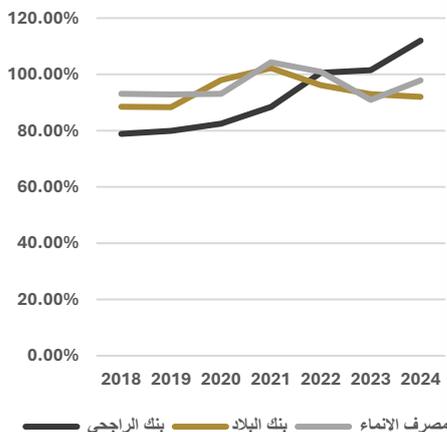
مكرر القيمة الدفترية لمصرف الإنماء



متوسط العائد السنوي على حقوق المساهمين

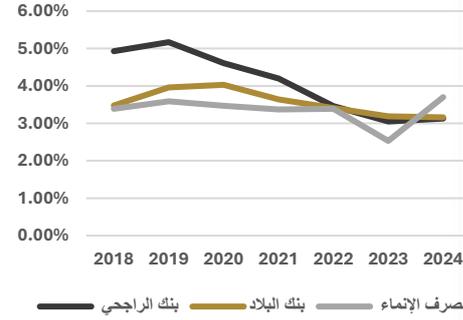


إجمالي التمويل/الودائع

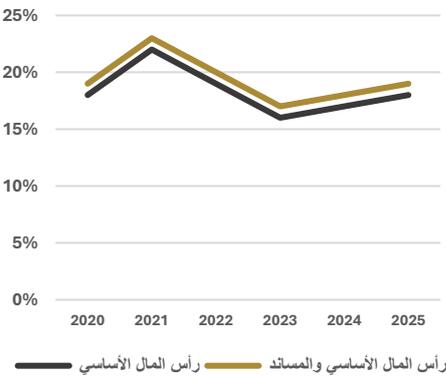


2025	2024	2023	2022	2021	2020	مصرف الإنماء - قائمة الدخل (بالمليون ريال سعودي)
16,602.2	16,154.8	13,227.5	7,613.0	5,674.4	5,470.0	الدخل من الاستثمارات والتمويل
-5,826.8	-7,506.2	-5,573.0	-1,546.5	-537.4	-822.2	عائدات على استثمارات لأجل
10,775.4	8,648.6	7,654.5	6,066.5	5,137.0	4,647.8	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
2,988.4	2,921.6	2,426.7	1,901.5	1,559.5	1,312.3	دخل رسوم خدمات مصرفية
-1,344.8	-1,313.3	-967.7	-692.6	-474.2	-376.3	مصاريف رسوم خدمات مصرفية
1,643.6	1,608.3	1,459.0	1,208.9	1,085.2	936.1	رسوم خدمات مصرفية (صافي)
380.0	379.6	330.3	290.8	214.7	219.9	دخل تحويل عملات (صافي)
200.0	237.1	211.7	279.3	129.4	-150.0	دخل من أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (صافي)
0.0	0.9	0.0	1.0	0.2	0.9	مكسب استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (صافي)
30.0	33.0	30.8	30.5	8.8	15.9	دخل توزيعات أرباح من استثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
0.0	32.6	39.3	86.0	91.8	11.0	دخل العمليات الأخرى
13,029.0	10,940.1	9,725.7	7,963.1	6,667.2	5,681.6	إجمالي دخل العمليات
1,888.3	1,664.1	1,466.5	1,325.3	1,120.5	1,042.3	رواتب ومصاريف الموظفين
75.0	74.2	73.7	68.2	56.8	52.1	إيجارات ومصاريف مباني
353.8	353.8	325.3	279.1	251.2	251.3	استهلاك واطفاء
1,327.3	1,291.5	1,178.0	1,092.3	936.7	720.3	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
3,644.4	3,383.6	3,043.5	2,765.0	2,365.2	2,065.9	مصاريف العمليات قبل مخصصات الانخفاض في القيمة
1,946.9	1,049.8	1,272.1	1,197.7	1,251.6	1,419.2	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (صافي بعد حسم المبالغ المستردة)
0.0	-0.6	26.5	-9.0	14.7	-0.7	عكس قيد/المحمل على مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى
5,591.3	4,432.9	4,342.2	3,953.7	3,631.5	3,484.4	إجمالي مصاريف العمليات
7,437.7	6,507.2	5,383.5	4,009.4	3,035.7	2,197.2	صافي دخل العمليات
0.0	-5.1	12.0	3.5	-14.1	4.5	الحصة في (خسارة)/أو دخل شركة زميلة ومشروع مشترك
7,437.7	6,502.1	5,395.5	4,012.9	3,021.5	2,201.8	دخل السنة قبل الزكاة
-766.9	-670.4	-556.3	-413.8	-312.2	-235.8	زكاة السنة
6,670.8	5,831.7	4,839.2	3,599.1	2,709.4	1,966.0	صافي دخل السنة بعد الزكاة
2.7	2.3	1.9	1.4	1.1	0.8	ربحية السهم بالريال السعودي (وفقا لإجمالي عدد الأسهم كما في تاريخ التقرير)
14.5	13.1	11.7	10.8	10.3	9.8	القيمة الدفترية للسهم بالريال السعودي (وفقا لإجمالي عدد الأسهم في تاريخ التقرير)
1.7	1.9	2.1	2.3	2.5	2.6	مكرر القيمة الدفترية وفقا لسعر الإقفال في تاريخ هذا التقرير

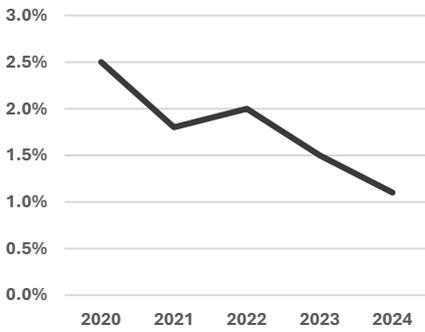
صافي هامش الفائدة



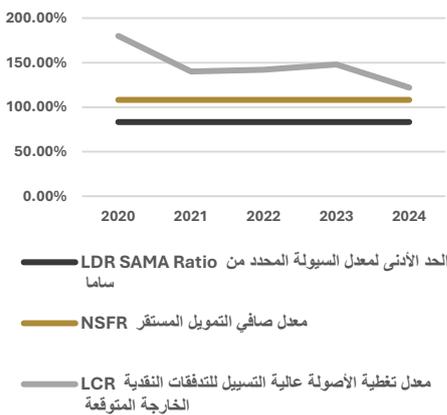
نسبة كفاية رأس المال لمصرف الإينماء



نسبة القروض غير المنتظمة لدى مصرف الإينماء

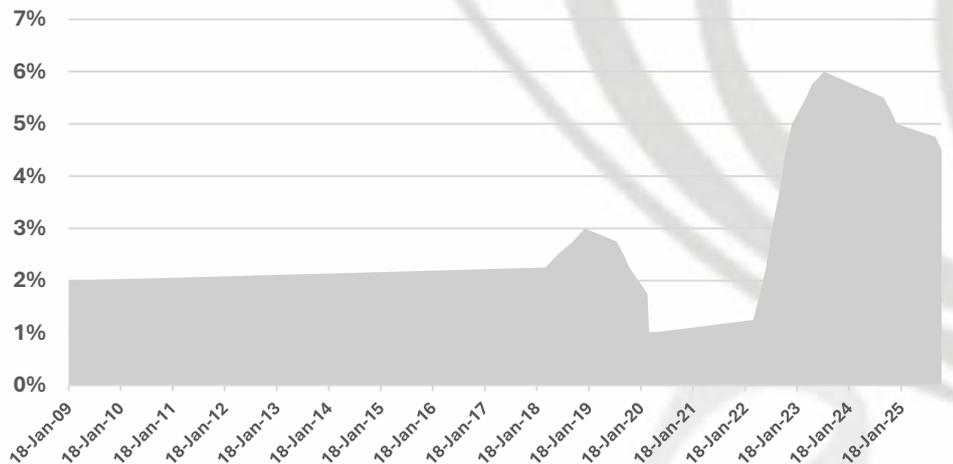


معدلات السيولة لدى مصرف الإينماء



2025	2024	2023	2022	2021	2020	مصرف الإينماء - قائمة المركز المالي (بالمليون ريال سعودي)
13,038.8	13,849.7	12,598.4	9,723.3	9,177.3	12,207.7	ودیعة نظامیة لدى البنك المركزي السعودي
5,864.4						نقد وأرصدة
4,510.1	4,510.1	1,700.9	1,454.5	738.1	443.0	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (صافي)
3,142.7	3,142.7	2,610.3	1,641.5	2,365.8	2,185.6	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
13,750.8	13,750.8	13,505.3	12,084.6	7,412.6	4,516.1	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
33,493.1	31,681.5	27,105.2	24,721.3	23,432.5	22,743.3	استثمارات بالتكلفة المستنفذة (صافي)
50.3	50.3	15.6	70.2	66.7	80.8	استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك
505.4	505.4	0.0	0.0	0.0	0.0	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
228,444.5	202,308.1	173,624.0	146,492.0	126,271.5	111,195.6	تمويل (صافي)
3,547.0	3,400.9	2,888.2	2,632.8	2,382.7	2,365.3	ممتلكات ومعدات وموجودات حق استخدام (صافي)
3,628.1	3,628.1	2,667.1	1,616.1	1,628.9	1,139.4	موجودات أخرى
309,975.2	276,827.5	236,715.1	200,436.2	173,476.1	156,876.8	إجمالي الموجودات
13,936.3	13,936.3	7,431.2	16,483.0	15,239.8	7,312.0	أرصدة البنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
240,020.9	210,544.7	187,900.6	145,168.5	121,060.6	119,454.3	ودائع العملاء
436.6	436.6	0.0	0.0	0.0	0.0	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
114.6	114.6	93.5	136.6	496.0	110.4	مبالغ مستحقة لملاك وحدات في صناديق استثمارية
10,353.6	10,353.6	6,956.2	6,771.8	5,968.7	5,571.3	مطلوبات أخرى
264,862.0	235,385.7	202,381.5	168,559.9	142,765.1	132,448.0	إجمالي المطلوبات
25,000.0	25,000.0	20,000.0	20,000.0	20,000.0	20,000.0	رأس المال
-204.0	-204.0	-225.6	-66.0	-94.2	-100.0	أسهم خزينة
8,838.8	4,836.3	3,378.4	2,168.6	1,268.8	591.5	احتياطي نظامي
-129.4	-129.4	62.4	-507.4	155.4	177.0	احتياطيات أخرى
2,856.6	3,188.3	1,118.4	4,285.0	3,585.8	3,760.2	أرباح مبقاة
0.0	0.0	0.0	996.1	795.1	0.0	أرباح مقترح توزيعها
0.0	0.0	5,000.0	0.0	0.0	0.0	أسهم منحة مقترح إصدارها
36,362.1	32,691.3	29,333.6	26,876.3	25,711.0	24,428.8	حقوق الملكية العائدة لمساهمي المصرف
8,750.5	8,750.5	5,000.0	5,000.0	5,000.0	0.0	صكوك الشريحة الأولى
45,112.6	41,441.8	34,333.6	31,876.3	30,711.0	24,428.8	إجمالي حقوق الملكية
309,974.5	276,827.5	236,715.1	200,436.2	173,476.1	156,876.8	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

معدل اتفاقية إعادة الشراء % لدى البنك المركزي السعودي



التطورات الأخيرة في مصرف الإئماء

مصرف الإئماء يُقرر توزيع أرباح نقدية بنسبة 3% عن الربع الثالث 2025

قرر مجلس إدارة مصرف الإئماء خلال اجتماعه الثلاثاء الموافق 2025/10/21م، توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 3% من رأس المال (ما يعادل 0.30 ريال للسهم بعد خصم الزكاة) كأرباح عن الربع الثالث 2025. كما يوضح الجدول التالي:

تفاصيل توزيعات الأرباح النقدية	
رأس المال الحالي	25000 مليون ريال
عدد الأسهم الحالي*	2500 مليون سهم
إجمالي الأرباح الموزعة	746.16 مليون ريال
نسبة التوزيع	3% (ما يعادل 0.30 ريال للسهم بعد خصم الزكاة)
تاريخ الاستحقاق	4 نوفمبر 2025
موعد صرف الأرباح	18 نوفمبر 2025
رأس المال الحالي	25000 مليون ريال
*عدد الأسهم المستحقة للتوزيعات 2487.20 مليون سهم. (المصدر: موقع أرقام)	

إجمالي الأرباح الموزعة عن التسعة أشهر الأولى 2025	
إجمالي الأرباح الموزعة	2238.48 مليون ريال
النسبة من رأس المال	9% (ما يعادل 0.9 ريال للسهم)

وأضاف المصرف في بيان له على تداول، أنه تم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي على قرار مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن الربع الثالث من العام المالي 2025 بتاريخ 21 أكتوبر 2025. (المصدر: موقع أرقام)

التطور التاريخي للتوزيعات النقدية (ريال / للسهم)

تاريخ الإعلان	تاريخ الاستحقاق	تاريخ التوزيع	إجمالي التوزيعات النقدية (مليون ريال)	التوزيع النقدي*	ملاحظات
2025/10/22	2025/11/04	2025/11/18	746.16	0.30	
2025/07/24	2025/08/07	2025/08/21	746.16	0.30	
2025/04/29	2025/05/13	2025/05/27	746.16	0.30	
2025/01/29	2025/04/24	2025/05/08	746.14	0.30	
2024/10/24	2024/11/07	2024/11/21	745.67	0.30	
2024/08/05	2024/08/18	2024/09/01	621.37	0.25	
2024/05/05	2024/05/19	2024/06/02	621.39	0.25	
2023/10/25	2023/11/08	2023/11/22	596.18	0.24	
2023/07/27	2023/08/09	2023/08/23	596.16	0.24	
2023/05/15	2023/05/29	2023/06/12	498.05	0.20	

(المصدر: موقع أرقام)

*التوزيعات النقدية التاريخية للسهم معدله بأثر إجراءات تغيرات رأس المال وأسهم المنحة إن وجدت

الإئماء ينتهي من طرح صكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي أعلن مصرف الإئماء الانتهاء من طرح صكوك من الشريحة الثانية مقومة بالدولار الأمريكي بموجب برنامج إصدار الصكوك من خلال عرض موجه للمستثمرين المؤهلين داخل السعودية وخارجها، بقيمة 500 مليون دولار.

وحسب بيان للمصرف على تداول، فإنه من المتوقع أن تتم تسوية إصدار الصكوك من الشريحة الثانية بتاريخ 10 نوفمبر 2025.

تفاصيل الطرح	
نوع الإصدار	صكوك من الشريحة الثانية مقومة بالدولار الأمريكي بموجب برنامج إصدار الصكوك.
قيمة الطرح	500 مليون دولار
العدد الإجمالي للصكوك	2500 بناء على الحد الأدنى للفئة وإجمالي حجم الإصدار
القيمة الاسمية	200 ألف دولار
العائد	5.792% في السنة
مدة الاستحقاق	10 سنوات، ويجوز استردادها بعد 5 سنوات.
شروط أحقية الاسترداد	يمكن استرداد الصكوك من الشريحة الثانية في حالات معينة حسب ما هو مفصّل في مستند الطرح المتعلق ببرنامج إصدار الصكوك.

وأشار المصرف، إلى أنه سيتم إدراج الصكوك من الشريحة الثانية في سوق الأوراق المالية الدولية في بورصة لندن للأوراق المالية. وحسب بيانات أرقام، بدأ المصرف، طرح إصدار صكوك من الشريحة الثانية مقومة بالدولار الأمريكي عبر شركة ذات غرض خاص ومن خلال طرح موجه إلى المستثمرين المؤهلين داخل وخارج المملكة العربية السعودية. (المصدر: موقع أرقام)

الرؤية المستقبلية للقطاع البنكي في السعودية

مع الإصدار الأخير من البنوك الثلاثة، ترتفع حصيلة أدوات الدين المصدرة من البنوك المدرجة في السوق السعودية منذ مطلع 2025 إلى 13.15 مليار دولار، لتتجاوز كامل إصدارات عام 2024 البالغة 9.5 مليار دولار. وتوزعت الإصدارات بين صكوك وسندات، وعمليات متعددة من الريال السعودي إلى الدولار الأميركي، عبر 15 إصداراً حتى الآن.

ورغم فورة إصدارات هذا العام، لا تزال البنوك تعاني من فجوة، إذ تظهر بيانات البنك المركزي السعودي أن صافي الأصول الأجنبية للبنوك بلغ سالب 123.5 مليار ريال بنهاية يونيو 2025. مواصلاً تسجيل عجز للشهر الثاني عشر على التوالي، ما يثير تساؤلات حول استدامة هذه الوتيرة من التوسع في الاقتراض الخارجي، لا سيما في ظل التزامات مستقبلية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتحول الاقتصادي.

أعلنت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري (SRC)، إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، عن إطلاق أول عملية أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية Residential Mortgage-Backed Securities – RMBS. ويأتي هذا الإصدار ضمن جهود الشركة لتطوير أسواق المال وتعزيز السيولة في قطاع التمويل العقاري، من خلال خلق فئة جديدة من الأصول لأول مرة في السوق السعودية. للإسهام في تعميق أسواق المال وتنويع الأدوات الاستثمارية عبر توريق التمويلات العقارية السكنية. ويتيح التوريق، الذي تبنّى عنه أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية، للمستثمرين فرصاً إضافية نوعية للاستثمار في أصول ذات جودة ائتمانية عالية ومدى استحقات متوسطة، وقد جرى تنفيذ هذه العملية ضمن إطار تنظيمية وضوابط محكمة. ما يعكس نضج البيئة الاستثمارية في المملكة، ويعزز ثقة المستثمرين في أسواق المال المحلية، ويدعم استقرار القطاع المالي على المدى الطويل.

يذكر أن الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري تأسست عام 2017 بهدف تطوير سوق التمويل العقاري بالمملكة، وذلك بعد حصولها على ترخيص من البنك المركزي السعودي، حيث تعمل على تحقيق مستهدفات برنامج الإسكان – أحد برامج رؤية السعودية 2030 – لرفع معدل تملك المنازل بين المواطنين السعوديين، وذلك من خلال توفير السيولة للممولين العقاريين، وإتاحة خيارات تمويلية ميسرة للأسر السعودية.

• البنوك السعودية تكثف الاستدانة رغم احتمالات خفض الفائدة (إصدارات أدوات الدين منذ مطلع هذا العام تجاوزت مثلها في 2024)

تكثف البنوك السعودية إصداراتها من أدوات الدين خلال الربع الثالث من 2025. في وقت تستعد فيه الأسواق لاحتفال أسعار الفائدة الأميركية. تصدر البنك السعودي الفرنسي، المملوك أغلبه للملياردير الأمير الوليد بن طلال عبر شركته "المملكة القابضة"، الموجة الأحدث بإصدار سندات بقيمة مليار دولار، فيما أصدر في وقت لاحق البنك السعودي الأول ومصرف الإنماء أدوات دين أيضاً بقيمة 1.25 مليار دولار و500 مليون دولار على الترتيب.

عام استثنائي للإصدارات

مع الإصدار الأخير من البنوك الثلاثة، ترتفع حصيلة أدوات الدين المصدرة من البنوك المدرجة في السوق السعودية منذ مطلع 2025 إلى 13.15 مليار دولار، لتتجاوز كامل إصدارات عام 2024 البالغة 9.5 مليار دولار. وتوزعت الإصدارات بين صكوك وسندات، وعمليات متعددة من الريال السعودي إلى الدولار الأميركي، عبر 15 إصداراً حتى الآن. البنك السعودي الفرنسي تصدر القائمة بجمع 2.4 مليار دولار، يليه بنك الرياض – الذي يمتلك فيه صندوق الاستثمارات العامة حصة 21.7% – بإجمالي إصدارات بلغ 1.78 مليار دولار، ثم البنك الأهلي السعودي، أكبر بنوك المملكة من حيث الأصول، والذي يملك فيه الصندوق حصة تقارب 37.2%.

فجوة في الأصول الأجنبية

ورغم فورة إصدارات هذا العام، لا تزال البنوك تعاني من فجوة، إذ تظهر بيانات البنك المركزي السعودي أن صافي الأصول الأجنبية للبنوك بلغ سالب 123.5 مليار ريال بنهاية يونيو 2025، مواصلاً تسجيل عجز للشهر الثاني عشر على التوالي، ما يثير تساؤلات حول استدامة هذه الوتيرة من التوسع في الاقتراض الخارجي، لا سيما في ظل التزامات مستقبلية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتحول الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لتقرير صادر في عام 2023 من وكالة ستاندارد أند بورز قالت فيه أن معدل القروض إلى الودائع في البنوك السعودية تجاوزت نسبة 100% في عام 2022 بالمقارنة بنسبة 86% في عام 2019، ومع التوقعات باستمرار النمو في الاقتراض لدى البنوك السعودية ستكون البنوك السعودية مضطرة إلى اللجوء إلى أحد السيناريوهات التالية: تسهيل إصداراتها في أدوات الدين الحكومية وأدوات الدين الأخرى الصادرة من الشركات والتي تمثل جميعها 15.7% من إجمالي الأصول لديها كما في نهاية عام 2023 مما قد ينتج عنه تكبد تلك البنوك لخسائر غير محققة حالياً تبلغ 7.4 مليار ريال سعودي وإذا تم توجيه تلك السيولة إلى تمويل قروض التجزئة والقروض العقارية قد ينتج عن ذلك زيادة المخاطر وتراجع مؤشرات السيولة لدى البنوك السعودية، أو قد تلجأ البنوك السعودية إلى الحصول على تمويلات جديدة من خلال إصدار صكوك مغطاه بشكل مباشر بالمشروعات العقارية التي ستحصل على تلك التمويلات أو بشكل غير مباشر أو قد تلجأ البنوك السعودية إلى الاقتراض من خارج المملكة (قروض أجنبية)

• الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري تطلق أول عملية إصدار أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية

أعلنت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري (SRC)، إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، عن إطلاق أول عملية أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية Residential Mortgage-Backed Securities – RMBS. ويأتي هذا الإصدار ضمن جهود الشركة لتطوير أسواق المال وتعزيز السيولة في قطاع التمويل العقاري، من خلال خلق فئة جديدة من الأصول لأول مرة في السوق السعودية، للإسهام في تعميق أسواق المال وتنويع الأدوات الاستثمارية عبر توريق التمويلات العقارية السكنية. ويتيح التوريق، الذي تبنّى عنه أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية، للمستثمرين فرصاً نوعية للاستثمار في أصول ذات جودة ائتمانية عالية ومدى استحقات متوسطة، وقد جرى تنفيذ هذه العملية ضمن إطار تنظيمية وضوابط محكمة، ما يعكس نضج البيئة الاستثمارية في المملكة، ويعزز ثقة المستثمرين في أسواق المال المحلية، ويدعم استقرار القطاع المالي على المدى الطويل. وأكد معالي وزير البلديات والإسكان، رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقي، أن إطلاق أول عملية إصدار أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية في السوق السعودية يعد خطوة استراتيجية نحو تطوير سوق التمويل العقاري في المملكة وتعزيز جاذبيته للاستثمارات المحلية والأجنبية. وأوضح أن هذه الخطوة تسهم في توفير أدوات تمويلية مبتكرة تواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030 في رفع نسبة تملك المساكن، وتمكين مزيد من الأسر السعودية من الحصول على مسكن ملائم، بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي وجودة الحياة من جانبه أوضح الرئيس التنفيذي للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، مجيد بن فهد العبد الجبار، "بأن إطلاق أول عملية إصدار أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية يمثل قفزة نوعية في مسيرة تطوير السوق الثانوية للتمويل العقاري في المملكة. وقد تحقق هذا الإنجاز بفضل التعاون الوثيق مع شركائنا الإستراتيجيين، وهم البنك المركزي السعودي، وهينة السوق المالية، وبرامج تطوير القطاع المالي والإسكان، وصندوق الاستثمارات العامة." وأضاف العبد الجبار: "تسهم هذه العملية في تعزيز السيولة في سوق التمويل العقاري وتوسيع قاعدة المستثمرين وتمكين الجهات التمويلية من إدارة رأس المال والمخاطر بكفاءة أكبر، كما تساهم في تعميق أسواق المال وتنويع الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر خطوة أولى في جذب المستثمرين المحليين والدوليين." ويعكس هذا الإطلاق المكانة البارزة للشركة لتطوير سوق التمويل العقاري الثانوي، ويؤكد ثقة المستثمرين في البيئة التنظيمية السعودية واستعدادها لاحتضان أدوات مالية متقدمة تواكب تطورات الأسواق المالية. يذكر أن الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري تأسست عام 2017 بهدف تطوير سوق التمويل العقاري بالمملكة، وذلك بعد حصولها على ترخيص من البنك المركزي السعودي، حيث تعمل على تحقيق مستهدفات برنامج الإسكان – أحد برامج رؤية السعودية 2030 – لرفع معدل تملك المنازل بين المواطنين السعوديين، وذلك من خلال توفير السيولة للممولين العقاريين، وإتاحة خيارات تمويلية ميسرة للأسر السعودية.

• صندوق النقد يقترح خفض الحد الأقصى لاقساط قروض الأفراد في السعودية دون 65 %

يقوم البنك المركزي السعودي بمراجعة دورية للحدود القصوى لنسبة القرض العقاري إلى قيمة العقار، التي تبلغ حالياً 90%. إضافة إلى نسبة خدمة الدين إلى الدخل التي تبلغ 65%. وذلك في إطار الجهود لتعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر الائتمانية المتصاعدة، بحسب تقرير مشاورات المادة الرابعة الصادر عن صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي. أوضح خبراء الصندوق، أن المستويات الحالية لحدود التمويل مرتفعة مقارنة بالمتوسطات الدولية، واقترحوا التدرج في تعديل هذه الحدود إذا دعت الحاجة لذلك، بما يحافظ على استقرار سوق الإسكان وفرص التمويل للمواطنين. تعد نسبة خدمة الدين إلى الدخل في السعودية البالغة 65% من بين الأعلى عالمياً، مقارنة بمستويات تراوح بين 43% و50% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما حدود نسبة التمويل إلى قيمة العقار فتبلغ 90% في السعودية، مقابل 80% في المناطق المذكورة أعلاه ذاتها.

يقوم البنك المركزي السعودي بمراجعة دورية للحدود القصوى لنسبة القرض العقاري إلى قيمة العقار، التي تبلغ حالياً 90%. إضافة إلى نسبة خدمة الدين إلى الدخل التي تبلغ 65%. وذلك في إطار الجهود لتعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر الائتمانية المتصاعدة، بحسب تقرير مشاورات المادة الرابعة الصادر عن صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي. أوضح خبراء الصندوق، أن المستويات الحالية لحدود التمويل مرتفعة مقارنة بالمتوسطات الدولية، واقترحوا التدرج في تعديل هذه الحدود إذا دعت الحاجة لذلك، بما يحافظ على استقرار سوق الإسكان وفرص التمويل للمواطنين. تعد نسبة خدمة الدين إلى الدخل في السعودية البالغة 65% من بين الأعلى عالمياً، مقارنة بمستويات تراوح بين 43% و50% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما حدود نسبة التمويل إلى قيمة العقار فتبلغ 90% في السعودية، مقابل 80% في المناطق المذكورة أعلاه ذاتها. مع احتساب الدعم الحكومي ضمن الدخل للمستفيدين سقفاً إجمالياً الأقساط الشهرية لا يتجاوز 65% من دخل المقترض، شاملاً القروض الاستهلاكية والعقارية، صعدت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد في السعودية، 6 مرات، لتبلغ نحو 699 مليار ريال بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مقابل نحو 96 مليار ريال بنهاية الفترة ذاتها من 2015. صعدت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد 12% بنهاية الربع الأول من العام الجاري على أساس، فيما ارتفعت 1% من شركات التمويل، فيما يبلغ الإجمالي المقدم من المصارف وشركات التمويل معاً نحو 722 مليار ريال.

• ارتفاع استثمارات البنوك بسندات الخزينة إلى 643.1 مليار ريال (+5.7 مليار) في سبتمبر 2025

ارتفعت استثمارات البنوك السعودية بسندات الخزينة إلى 643.1 مليار ريال خلال شهر سبتمبر بزيادة قدرها 5.7 مليار ريال مقارنة بشهر أغسطس الماضي. وشكلت استثمارات البنوك بسندات الخزينة الحكومية أكثر من 73% من إجمالي مطلوباتها من القطاع الحكومي وشبه الحكومي بنهاية شهر سبتمبر 2025، وفقاً لبيانات البنك المركزي السعودي. وسندات الخزينة في المملكة العربية السعودية هي أدوات دين حكومية طويلة الأجل تصدرها حكومة المملكة (عبر وزارة المالية/ مكتب إدارة الدين العام). وحسب البنك المركزي السعودي شتمت سندات الخزينة على السندات والصكوك الحكومية المصدرة دولياً والتي تقوم المصارف بشراؤها من السوق الثانوية، وتم استبعاد أدوات البنك المركزي تطبيقاً للمنهجيات الدولية.

آخر 10 أعوام، تضاعفت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد في السعودية، 6 مرات، لتبلغ نحو 699 مليار ريال بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مقابل نحو 96 مليار ريال بنهاية الفترة ذاتها من 2015. صعدت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد 12% بنهاية الربع الأول من العام الجاري على أساس، فيما ارتفعت 1% من شركات التمويل، فيما يبلغ الإجمالي المقدم من المصارف وشركات التمويل معاً نحو 722 مليار ريال.

استثمارات البنوك السعودية في السندات الحكومية وشبه الحكومية منذ بداية عام 2024

الفترة	القيمة (مليار ريال)	التغير الشهري
يناير 2024	542.5	2.1 +
فبراير	546.9	4.4 +
مارس	550.7	3.9 +
أبريل	552.2	1.5 +
مايو	556.9	4.7 +
يونيو	555.8	(1.1)
يوليو	561.3	5.5 +
أغسطس	570.2	8.9 +
سبتمبر	574.7	4.5 +
أكتوبر	580.2	5.5 +
نوفمبر	586.6	6.4 +
ديسمبر	591.9	5.3 +
يناير 2025	599.0	7.1 +
فبراير	606.5	7.5 +
مارس	612.6	6.1 +
أبريل	617.0	4.5 +
مايو	622.9	5.9 +
يونيو	636.3	13.4 +
يوليو	631.5	(4.8)
أغسطس	637.4	5.8 +
سبتمبر	643.1	5.7 +

(المصدر: موقع أرقام)

• صندوق النقد الدولي: البنك المركزي السعودي يحيل نظام البنوك الجديد إلى الجهات التشريعية

كشف تقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر بعد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة، أن البنك المركزي السعودي (ساما) رفع للجهات التشريعية مشروع النظام الجديد للبنوك، مؤكداً الصندوق على جهود البنك المركزي في تطوير الإطارين التنظيمي والرقابي في المملكة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وكذلك الآليات المتبعة لديه في إدارة السيولة ومساهمتها في تحقيق وتعزيز أوضاع السيولة. يشار إلى أن (ساما) كانت نشرت مشروع النظام على منصة (استطلاع) في يناير 2023، مشيرة إلى أن النظام يهدف إلى استقرار ونمو القطاع البنكي وتحفيز الاستثمار فيه، والمساهمة في الاستقرار المالي. كما يستهدف المشروع وضع إطار نظامي لممارسة الأعمال البنكية، إلى جانب تعزيز حماية ودائع وأموال ومصالح المودعين والعملاء ومعلوماتهم. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي شملت جهود البنك المركزي السعودي تطوير الإطار الرقابي القائم على المخاطر وإطلاق النظام الرقابي للمشروعات الإنشائية والبنية التحتية الكبيرة وبدء تفعيل أعمال وحدة معالجة البنوك، وكذلك التقدم المحرز في تأسيس إطار إدارة الأزمات. كما تضمنت التحسينات الرامية إلى رفع فاعلية الإطار الرقابي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك عمليات الفحص الموضوعي. وجهود البنك المركزي السعودي المستمرة في مراجعة حزمة أدواته الاحترازية لمواجهة مخاطر تسارع النمو الائتماني، وقدرته في وضع 100 نقطة أساس احتياطي رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية. وعلى صعيد القطاع المصرفي السعودي أشاد تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي بمتانته ومرورته في مواجهة الصدمات، وهو ما يعكس مستويات الرسملة والربحية والسيولة المرتفعة. إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك السعودية بنهاية العام الماضي 19.6%، وكما وصلت القروض المتعثرة إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2016، بما يعزز الاستقرار المالي الكلي. وخلال عام 2024 حافظت مؤشرات ربحية البنوك على متانتها إذ سجل معدل العائد على الأصول 2.2%، ومعدل العائد على حقوق الملكية 15%. وأكد المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي أن الجهاز المصرفي السعودي لا يزال يتمتع بمستويات جيدة من رأس المال والربحية، كما أن أوضاع السيولة كافية، ومواطن الضعف في القطاع المالي المؤثرة على النظام متدنية. كما رحبوا بمواصلة التقدم في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية والرقابية في القطاع المصرفي وحثوا على سرعة اعتماد نظام المصارف والائتماء من وضع إطار إدارة الأزمات.

• توقعت نمو الاقتصاد السعودي بـ3.5% خلال الفترة 2025 - 2028 بدعم من نمو القطاع غير النفطي .. «ستاندر أند بورز» ترجح رفع التصنيف الائتماني للسعودية

أبقت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندر أند بورز» على التصنيف الائتماني للمملكة عند «إيه+/مستقر/إيه-1» (A+/Stable/A-1) مرجحة إمكانية رفعها للتصنيف في حال ساهم النمو القوي للقطاع غير النفطي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إلى جانب تعزيز تدفقات الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

وتوقعت الوكالة في تقريرها الصادر بعنوان «اتجاهات الائتمان السعودية.. التغيير قيد التنفيذ» أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 3.5% خلال الفترة (2025 - 2028)، مع متوسط عجز مالي يبلغ 4.4% من الناتج المحلي خلال نفس الفترة، مدفوعاً بالإفناق الاستثماري الضخم المرتبط مشاريع رؤية المملكة 2030. وتقترب توقعات الوكالة لنمو الاقتصاد السعودي مع توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة أمس عند 3.6% في العام 2025، وعند 3.9% في العام 2026. وتوقعت الوكالة أن تعزز مبادرات رؤية المملكة 2030 نمو القطاع غير النفطي على المدى المتوسط، وارجعت ذلك إلى زيادة أنشطة البناء ونمو قطاع الخدمات الذي يستفيد من ارتفاع طلب المستهلكين وزيادة في القوى العاملة. ووضحت الوكالة العديد من التغيرات التي شهدتها الاقتصاد السعودي، إذ ارتفعت مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل والتي وصلت إلى 36% في السنوات الأخيرة، مقارنةً بـ17% في عام 1999. كما أشارت الوكالة إلى التطور الذي شهده القطاع السياحي الذي أصبح يشكل نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي و14% من إيرادات الحساب الجاري في عام 2024، مقارنةً بـ5% في عام 2022، وتُظهر إمكانات نمو كبيرة بفضل تحسين إجراءات والتأثيرات وزيادة خيارات الترفيه. وتوقع التقرير أن تحافظ الحكومة على صافي أصول يبلغ نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2028، وهو ما يخفف المخاطر المالية الناجمة عن زيادة إصدارات الديون من قبل الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة إلى جانب إعادة تقييم بعض مشاريع البنية التحتية الكبيرة. وأكدت «ستاندر أند بورز» مرونة وقوة القطاع المصرفي السعودي، مشيرة إلى أن البنوك السعودية تتجه نحو الاقتراض الخارجي لدعم تمويل مشاريع «رؤية 2030»، مما يعزز دورها في ظل النمو المتسارع في معدلات الاقتراض. وتوقعت الوكالة أن تظل التصنيفات مستقرة، موضحة أن تمويل المشاريع يتركز في قطاعات الكهرباء والمياه، مع تزايد الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الرقمية. وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة أوضح أن المزيد من عمليات الدمج وزيادة رأس المال بين الشركات الصغيرة والمتوسطة قد يعزز احتياطيات رأس المال لدى شركات التأمين السعودية والتي تتمتع بإمكانات نمو كبيرة، لا سيما في قطاع التأمين على الحياة والادخار طويل الأجل، والذي لا يمثل سوى 5% من إجمالي دخل أقساط التأمين في المملكة. وأكدت الوكالة أن السوق السعودي للتأمين يتمتع بأفاق نمو قوية، لكنه يواجه تحديات تتمثل في التركيز العالي وانخفاض معدل الانتشار. ولفتت إلى أن جميع شركات التأمين السعودية ضمن محافظتها تحمل تصنيفات من «الدرجة الاستثمارية». وتوقعت الوكالة أن تبقى التصنيفات الائتمانية لقطاع الشركات السعودي مستقرة إلى حد كبير، مع هيمنة قطاعي الكهرباء والمياه على تمويل المشاريع، وتزايد الزخم في البنية التحتية الرقمية. ووضحت الوكالة أن تحسن آفاق النمو غير النفطي تستند على العديد من عوامل الدعم، أبرزها إصلاحات رؤية المملكة 2030 والتنوع الاقتصادي وأفاق النمو على المدى المتوسط، وأصول سائلة متينة نتيجة لوضع مريح لصافي الأصول الحكومية على الرغم من ارتفاع العجز المالي. كما أن توفر احتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة والأصول الخارجية الصافية تمثل حماية للاقتصاد السعودي من الصدمات الخارجية، إضافة إلى أن الاحتياطيات البترولية الكبيرة وتكاليف الإنتاج المنخفضة تضع المملكة كأكثر مصدر للنفط ولها دور قيادي في أوبك+.

• وكالة فيتش تؤكد التصنيف السيادي الائتماني للمملكة عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية التصنيف السيادي الائتماني للسعودية عند «A+»، مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث أرجعت تأكيد التصنيف إلى قوة مركز المملكة المالي الخارجي والداخلي، رغم استمرار تحديات الاعتماد على النفط وتقلبات السوق العالمية. ووضحت الوكالة إن رصيد الأصول العامة الخارجية للمملكة، وانخفاض مستوى الدين السيادي، يوفران دعماً صلباً للتصنيف، مشيرةً إلى أن صافي الأصول الأجنبية السيادية سيظل عند مستوى قوي يبلغ 35.3% من الناتج المحلي بحلول 2027. وتوقعت «فيتش» أن يبلغ العجز في الحساب الجاري 2.9% من الناتج المحلي في 2025، مرجحةً ذلك إلى انخفاض أسعار النفط (متوسط 70 دولاراً للبرميل) واستمرار واردات المشاريع الحكومية. ورغم هذا العجز، تؤكد الوكالة أن الفوائض المالية على مستوى الحساب المالي ستعوض هذه الفجوة جزئياً. وتوقعت الوكالة أن ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي تدريجياً إلى 35.1% بحلول 2027، لكنها تبقى أقل بكثير من متوسط 57.3% للدول المماثلة. وأكدت أن الحكومة السعودية تواصل تعديل نقاطها الرأسمالية بما يتماشى مع أهداف ضبط الإنفاق، بالتوازي مع تطبيق إجراءات ضريبية غير نفطية جديدة. كما توقعت أن يصل العجز المالي إلى 4% من الناتج المحلي في 2025، ويرتفع بشكل طفيف إلى 4.1% في 2026، قبل أن ينخفض مجدداً إلى 3.6% بحلول 2027 بفضل تحسن الإيرادات غير النفطية وزيادة إنتاج النفط ووضوح «فيتش» إن «استمرار الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية، مثل السماح بتملك الأجانب للأراضي وتفعيل قانون الاستثمار الجديد، يرسخ مسار التنوع الاقتصادي»، لكنها نهدت إلى أن مدى قدرة الاقتصاد غير النفطي على الصمود في حال تراجع الإنفاق الحكومي لم يُختبر بعد بشكل كافٍ. وسجلت البنوك السعودية مؤشرات قوية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 19.3% بنهاية الربع الأول من 2025، ونسبة القروض المتعثرة 1.2%، هي الأدنى منذ 2016. ومع ذلك، نهدت «فيتش» إلى أن التوسع الائتماني السريع مقارنةً بالنمو في الودائع دفع البنوك إلى تكثيف الاقتراض الخارجي. وأشارت الوكالة إلى أنه بالرغم من التوترات الإقليمية، بما في ذلك الصراع الأخير بين إسرائيل وإيران، قالت «فيتش» إن النشاط الاقتصادي في السعودية لم يتأثر بشكل يُذكر، لكنها حذرت من أن صادرات المملكة النفطية تبقى عرضة لأي اضطرابات محتملة في مضيق هرمز.

كما تضمنت التحسينات الرامية إلى رفع فاعلية الإطار الرقابي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك عمليات الفحص الموضوعي. وجهود البنك المركزي السعودي المستمرة في مراجعة حزمة أدواته الاحترازية لمواجهة مخاطر تسارع النمو الائتماني، وقدرته في وضع 100 نقطة أساس احتياطي رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية. وعلى صعيد القطاع المصرفي السعودي أشاد تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي بمتانته ومرورته في مواجهة الصدمات، وهو ما يعكس مستويات الرسملة والربحية والسيولة المرتفعة. إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك السعودية بنهاية العام الماضي 19.6%، وكما وصلت القروض المتعثرة إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2016، بما يعزز الاستقرار المالي الكلي. وخلال عام 2024 حافظت مؤشرات ربحية البنوك على متانتها إذ سجل معدل العائد على الأصول 2.2%، ومعدل العائد على حقوق الملكية 15%. وأكد المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي أن الجهاز المصرفي السعودي لا يزال يتمتع بمستويات جيدة من رأس المال والربحية، كما أن أوضاع السيولة كافية، ومواطن الضعف في القطاع المالي المؤثرة على النظام متدنية. كما رحبوا بمواصلة التقدم في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية والرقابية في القطاع المصرفي وحثوا على سرعة اعتماد نظام المصارف والائتماء من وضع إطار إدارة الأزمات.

أبقت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندر أند بورز» على التصنيف الائتماني للمملكة عند «إيه+/مستقر/إيه-1» (A+/Stable/A-1) مرجحة إمكانية رفعها للتصنيف في حال ساهم النمو القوي للقطاع غير النفطي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إلى جانب تعزيز تدفقات الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

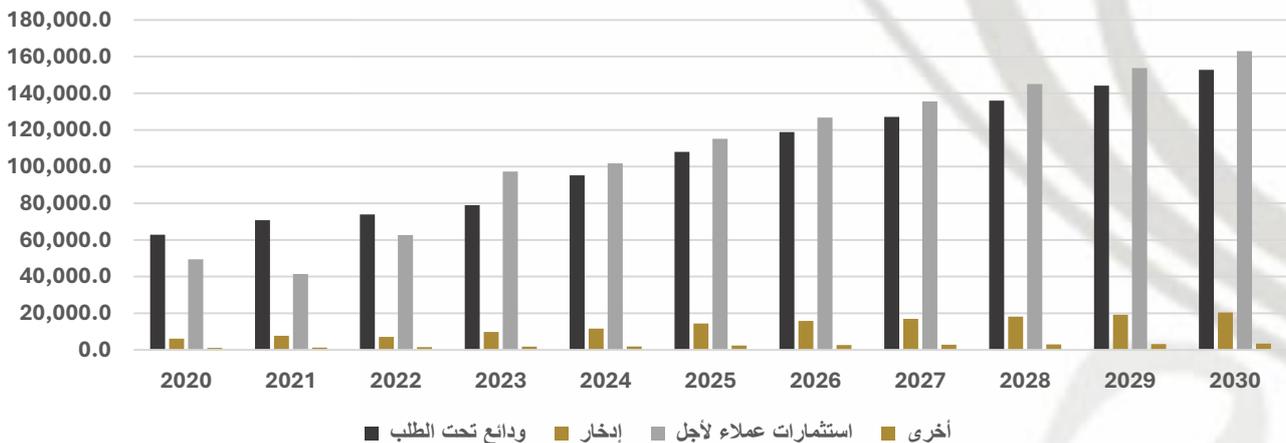
وتوقعت الوكالة في تقريرها الصادر بعنوان «اتجاهات الائتمان السعودية.. التغيير قيد التنفيذ» أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 3.5% خلال الفترة (2025 - 2028)، مع متوسط عجز مالي يبلغ 4.4% من الناتج المحلي خلال نفس الفترة، مدفوعاً بالإفناق الاستثماري الضخم المرتبط مشاريع رؤية المملكة 2030. وتقترب توقعات الوكالة لنمو الاقتصاد السعودي مع توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة أمس عند 3.6% في العام 2025، وعند 3.9% في العام 2026. وتوقعت الوكالة أن تعزز مبادرات رؤية المملكة 2030 نمو القطاع غير النفطي على المدى المتوسط، وارجعت ذلك إلى زيادة أنشطة البناء ونمو قطاع الخدمات الذي يستفيد من ارتفاع طلب المستهلكين وزيادة في القوى العاملة. ووضحت الوكالة العديد من التغيرات التي شهدتها الاقتصاد السعودي، إذ ارتفعت مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل والتي وصلت إلى 36% في السنوات الأخيرة، مقارنةً بـ17% في عام 1999. كما أشارت الوكالة إلى التطور الذي شهده القطاع السياحي الذي أصبح يشكل نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي و14% من إيرادات الحساب الجاري في عام 2024، مقارنةً بـ5% في عام 2022، وتُظهر إمكانات نمو كبيرة بفضل تحسين إجراءات والتأثيرات وزيادة خيارات الترفيه. وتوقع التقرير أن تحافظ الحكومة على صافي أصول يبلغ نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2028، وهو ما يخفف المخاطر المالية الناجمة عن زيادة إصدارات الديون من قبل الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة إلى جانب إعادة تقييم بعض مشاريع البنية التحتية الكبيرة. وأكدت «ستاندر أند بورز» مرونة وقوة القطاع المصرفي السعودي، مشيرة إلى أن البنوك السعودية تتجه نحو الاقتراض الخارجي لدعم تمويل مشاريع «رؤية 2030»، مما يعزز دورها في ظل النمو المتسارع في معدلات الاقتراض. وتوقعت الوكالة أن تظل التصنيفات مستقرة، موضحة أن تمويل المشاريع يتركز في قطاعات الكهرباء والمياه، مع تزايد الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الرقمية. وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة أوضح أن المزيد من عمليات الدمج وزيادة رأس المال بين الشركات الصغيرة والمتوسطة قد يعزز احتياطيات رأس المال لدى شركات التأمين السعودية والتي تتمتع بإمكانات نمو كبيرة، لا سيما في قطاع التأمين على الحياة والادخار طويل الأجل، والذي لا يمثل سوى 5% من إجمالي دخل أقساط التأمين في المملكة. وأكدت الوكالة أن السوق السعودي للتأمين يتمتع بأفاق نمو قوية، لكنه يواجه تحديات تتمثل في التركيز العالي وانخفاض معدل الانتشار. ولفتت إلى أن جميع شركات التأمين السعودية ضمن محافظتها تحمل تصنيفات من «الدرجة الاستثمارية». وتوقعت الوكالة أن تبقى التصنيفات الائتمانية لقطاع الشركات السعودي مستقرة إلى حد كبير، مع هيمنة قطاعي الكهرباء والمياه على تمويل المشاريع، وتزايد الزخم في البنية التحتية الرقمية. ووضحت الوكالة أن تحسن آفاق النمو غير النفطي تستند على العديد من عوامل الدعم، أبرزها إصلاحات رؤية المملكة 2030 والتنوع الاقتصادي وأفاق النمو على المدى المتوسط، وأصول سائلة متينة نتيجة لوضع مريح لصافي الأصول الحكومية على الرغم من ارتفاع العجز المالي. كما أن توفر احتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة والأصول الخارجية الصافية تمثل حماية للاقتصاد السعودي من الصدمات الخارجية، إضافة إلى أن الاحتياطيات البترولية الكبيرة وتكاليف الإنتاج المنخفضة تضع المملكة كأكثر مصدر للنفط ولها دور قيادي في أوبك+.

أكدت وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية التصنيف السيادي الائتماني للسعودية عند «A+»، مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث أرجعت تأكيد التصنيف إلى قوة مركز المملكة المالي الخارجي والداخلي، رغم استمرار تحديات الاعتماد على النفط وتقلبات السوق العالمية. ووضحت الوكالة إن رصيد الأصول العامة الخارجية للمملكة، وانخفاض مستوى الدين السيادي، يوفران دعماً صلباً للتصنيف، مشيرةً إلى أن صافي الأصول الأجنبية السيادية سيظل عند مستوى قوي يبلغ 35.3% من الناتج المحلي بحلول 2027.

التوقعات المستقبلية والتقييم

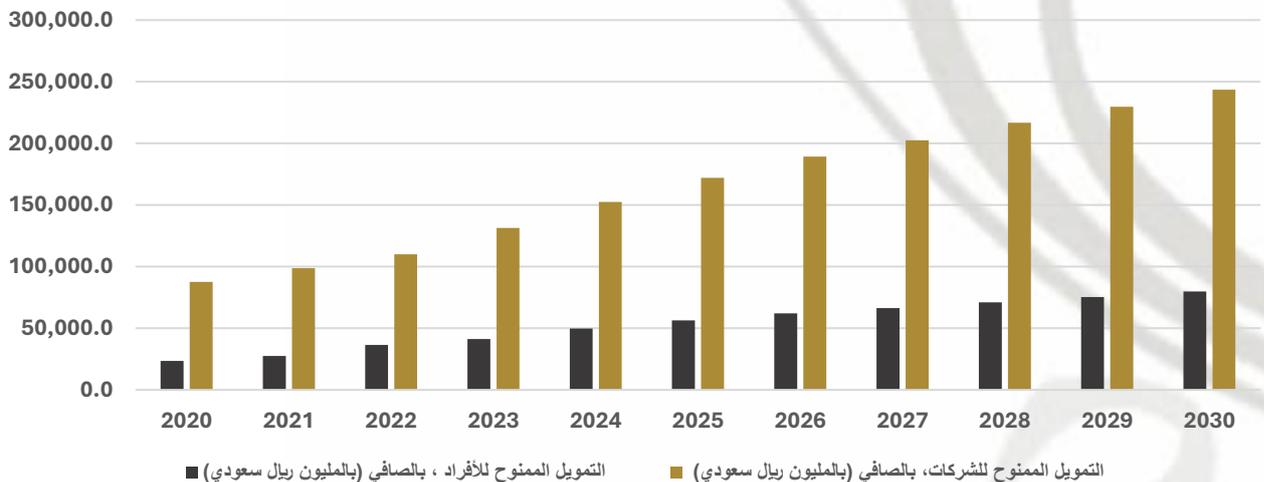
2030	2029	2028	2027	2026	2025	مصرف الإئماء - قائمة الدخل (بالمليون ريال سعودي)
13,698.9	14,857.3	14,119.6	14,860.9	13,888.7	16,602.2	الدخل من الاستثمارات والتمويل
-4,284.7	-4,823.0	-4,561.9	-4,955.1	-4,644.6	-5,826.8	عائدات على استثمارات لأجل
9,414.2	10,034.3	9,557.7	9,905.8	9,244.1	10,775.4	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
2,465.8	2,674.3	2,541.5	2,675.0	2,500.0	2,988.4	دخل رسوم خدمات مصرفية
-1,109.6	-1,203.4	-1,143.7	-1,203.7	-1,125.0	-1,344.8	مصاريف رسوم خدمات مصرفية
1,356.2	1,470.9	1,397.8	1,471.2	1,375.0	1,643.6	رسوم خدمات مصرفية (صافي)
480.0	460.0	440.0	420.0	400.0	380.0	دخل تحويل عملات (صافي)
150.0	150.0	180.0	180.0	200.0	200.0	دخل من أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (صافي)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مكسب استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (صافي)
10.0	10.0	20.0	20.0	30.0	30.0	دخل توزيعات أرباح من استثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	دخل العمليات الأخرى
11,410.4	12,125.2	11,595.6	11,997.0	11,249.0	13,029.0	إجمالي دخل العمليات
3,236.2	2,942.0	2,674.5	2,431.4	2,142.7	1,888.3	رواتب ومصروفات الموظفين
77.0	77.0	76.0	76.0	76.0	75.0	إيجارات ومصروفات مباني
353.8	353.8	353.8	353.8	353.8	353.8	استهلاك واطفاء
1,095.2	1,187.8	1,128.8	1,188.1	1,110.3	1,327.3	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
4,762.1	4,560.6	4,233.1	4,049.3	3,682.9	3,644.4	مصاريف العمليات قبل مخصصات الانخفاض في القيمة
2,753.2	2,598.1	2,451.6	2,291.3	2,141.4	1,946.9	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (صافي بعد حسم المبالغ المستردة)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	عكس قيد/المحمل على مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى
7,515.4	7,158.6	6,684.8	6,340.5	5,824.2	5,591.3	إجمالي مصاريف العمليات
3,895.0	4,966.5	4,910.8	5,656.5	5,424.8	7,437.7	صافي دخل العمليات
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الحصة في (خسارة)/أو دخل شركة زميلة ومشروع مشترك
3,895.0	4,966.5	4,910.8	5,656.5	5,424.8	7,437.7	دخل السنة قبل الزكاة
-401.6	-512.1	-506.3	-583.2	-559.3	-766.9	زكاة السنة
3,493.4	4,454.5	4,404.5	5,073.3	4,865.5	6,670.8	صافي دخل السنة بعد الزكاة
1.4	1.8	1.8	2.0	1.9	2.7	ربحية السهم بالريال السعودي (وفقا لإجمالي عدد الأسهم كما في تاريخ التقرير)
17.5	17.3	16.7	16.1	15.3	14.5	القيمة الدفترية للسهم بالريال السعودي (وفقا لإجمالي عدد الأسهم في تاريخ التقرير)
1.4	1.5	1.5	1.6	1.6	1.7	مكرر القيمة الدفترية وفقا لسعر الإقفال في تاريخ هذا التقرير

إجمالي ودائع العملاء لدى مصرف الإئماء بالمليون ريال سعودي



2030	2029	2028	2027	2026	2025	مصرف الإئماء - قائمة المركز المالي (بالمليون ريال سعودي)
18,450.5	17,406.1	16,420.9	15,346.6	14,342.6	13,038.8	وديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي
7,880.1	4,319.7	341.0	3,156.9	5,037.4	5,864.4	تقد وأرصدة
4,510.1	4,510.1	4,510.1	4,510.1	4,510.1	4,510.1	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (صافي)
3,142.7	3,142.7	3,142.7	3,142.7	3,142.7	3,142.7	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
13,750.8	13,750.8	13,750.8	13,750.8	13,750.8	13,750.8	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
37,430.0	40,761.2	43,541.2	39,587.5	35,892.5	33,493.1	استثمارات بالتكلفة المستنفذة (صافي)
50.3	50.3	50.3	50.3	50.3	50.3	استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك
505.4	505.4	505.4	505.4	505.4	505.4	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
323,260.6	304,962.8	287,700.8	268,879.2	251,289.0	228,444.5	تمويل (صافي)
4,277.8	4,131.7	3,985.5	3,839.3	3,693.2	3,547.0	ممتلكات ومعدات وموجودات حق استخدام (صافي)
3,628.1	3,628.1	3,628.1	3,628.1	3,628.1	3,628.1	موجودات أخرى
416,886.5	397,168.9	377,576.7	356,397.0	335,842.1	309,975.2	إجمالي الموجودات
13,936.3	13,936.3	13,936.3	13,936.3	13,936.3	13,936.3	أرصدة البنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
339,641.7	320,416.7	302,279.9	282,504.6	264,023.0	240,020.9	ودائع العملاء
436.6	436.6	436.6	436.6	436.6	436.6	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
114.6	114.6	114.6	114.6	114.6	114.6	مبالغ مستحقة لملاك وحدات في صناديق استثمارية
10,353.6	10,353.6	10,353.6	10,353.6	10,353.6	10,353.6	مطلوبات أخرى
364,482.8	345,257.8	327,121.0	307,345.7	288,864.0	264,862.0	إجمالي المطلوبات
25,000.0	25,000.0	25,000.0	25,000.0	25,000.0	25,000.0	رأس المال
-204.0	-204.0	-204.0	-204.0	-204.0	-204.0	أسهم خزينة
17,006.6	15,958.6	14,622.2	13,300.9	11,271.6	8,838.8	احتياطي نظامي
-129.4	-129.4	-129.4	-129.4	-129.4	-129.4	احتياطيات أخرى
1,980.0	2,534.6	2,416.4	2,333.3	2,289.4	2,856.6	أرباح مبقاة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أرباح مقترح توزيعها
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أسهم منحة مقترح إصدارها
43,653.2	43,159.8	41,705.3	40,300.8	38,227.6	36,362.1	حقوق الملكية العائدة لمساهمي المصرف
8,750.5	8,750.5	8,750.5	8,750.5	8,750.5	8,750.5	صكوك الشريعة الأولى
52,403.7	51,910.3	50,455.8	49,051.3	46,978.1	45,112.6	إجمالي حقوق الملكية
416,886.4	397,168.0	377,576.8	356,397.0	335,842.1	309,974.5	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إجمالي التمويل الممنوح من مصرف الإئماء بالمليون ريال سعودي



Al Inmaa Bank 1150	Year	BVPS	EPS	CDPS	Ending BVPS	ROE	Cost of Equity	Equity Charge	Residual Income	PV of RI
	2018	6.78	0.95	0.74	6.99	14%	7%	0.47	0.48	
	2019	6.99	1.27	0	8.26	18%	7%	0.48	0.79	
	2020	8.26	0.8	0.3	8.75	10%	7%	0.57	0.22	
	2021	8.75	1.1	0.75	9.08	12%	7%	0.60	0.48	
	2022	9.08	1.4	0.95	9.57	16%	7%	0.63	0.81	
	2023	9.57	1.94	0.88	10.63	20%	7%	0.66	1.28	
	2024	10.63	2.33	1.10	11.86	22%	7%	0.73	1.60	
	2025	11.86	2.67	1.20	13.33	22%	7%	0.82	1.85	1.82
	2026	13.33	1.95	1.20	14.08	15%	7%	0.92	1.03	0.96
	2027	14.08	2.03	1.20	14.91	14%	7%	0.97	1.06	0.93
	2028	14.91	1.76	1.20	15.47	12%	7%	1.03	0.73	0.60
	2029	15.47	1.78	1.20	16.05	12%	7%	1.07	0.72	0.55
	2030	16.05	1.40	1.20	16.25	9%	7%	1.11	0.29	
BVPS	11.86									
PV of Interim Growth Stage RI	4.86									
PV of Continuing RI	17.46									
FVPS in SR	34.18									

- الاستثمار في سوق الأسهم بشكل عام يعتبر استثمار مرتفع المخاطر من خلال التعرض لتقلبات سعرية حادة وفقا لمتغيرات عديدة محلية وعالمية واقتصادية وسياسية فضلا عن العوامل الخاصة بسيولة السوق ونسبة التعرض في السوق للاستثمارات الأجنبية و استراتيجيات الاستثمار النشطة وتدوير الاستثمارات بين القطاعات المختلفة فضلا عن التطورات المالية الخاصة بالبنك تحت الدراسة في هذا التقرير.
- هذا التقرير يشتمل على تقييم مالي خاضع لمتغيرات و افتراضات وتوقعات مستقبلية قد تتحقق وقد لا تتحقق وبالتالي فإن عملية احتساب القيمة العادلة هي عملية ديناميكية متحركة معرضة للتغيير بالرفع والخفض.
- هذه الشركة مغطاه بحثيا من قبل عدد كبير من بيوت الخبرة المحلية والعالمية وبالتالي يكون السعر السوقي لسهم الشركة معرض لتقلبات نتيجة لظهور أي وجهة نظر مغايرة أو نتيجة أي تقلبات في الأسواق العالمية والتي تؤثر على تداولات الأجانب (أفراد ومؤسسات) في السهم.
- المخاطر التكنولوجية و السيرية
- مخاطر الخطأ في التقييم المالي حيث أن أي انخفاض جوهري في معدلات نمو إيرادات الشركة عن الافتراضات المبينة في التقييم ينتج عنها تغير جوهري في القيمة العادلة المحتمسية للسهم.
- مخاطر الائتمان وهي التي تنشأ عند إخفاق الطرف المقابل (المقرض سواء كان فرد أو شركة) في الوفاء بالتزاماته التعاقدية خلال المصرف.
- مخاطر السوق. تمثل مخاطر السوق مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في متغيرات السوق مثل أسعار الأسهم، ومعدل العائد (أسعار الفائدة) ، وأسعار الصرف للعملة الأجنبية وأسعار السلع
- مخاطر السيولة
- مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

تم اعداد التقرير بواسطة

قسم الأبحاث، إدارة المصرفية الاستثمارية، شركة الأول كابيتال

معلومات التواصل

البريد الإلكتروني:

Research@alawwalcapital.com

info@alawwalcapital.com

الموقع الإلكتروني :

<https://alawwalcapital.com.sa>

رقم الهاتف الموحد:

(+966) 8002440216

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي

@ alawwalcapital



إخلاء مسؤولية وإيضاح

بذلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن الغاية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المبنية عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المستهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير.

جميع الحقوق محفوظة © لشركة الأول كابيتال 2025

مسجلة في المملكة العربية السعودية – ترخيص رقم (14178-37) صادر من هيئة السوق المالية (الرياض)

رقم الهاتف الموحد 8002440216 (+966)

